الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطور قطر الحديثة

(قبل توليه الحكم وحتى عام ١٩٩٥) (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د. يوسف ابراهيم العبد لله

جامعة قطر

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، دخلت قطر طوراً جديداً من أطوار تاريخها، تدفقت خلاله الأموال، مع تزايد تدفق النفط وتصديره بكميات هائلة، وقد حكمها خلال هذه المرحلة الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (١٩٤٩- ١٩٦٠)، ثم ابنه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني (١٩٦٠- ١٩٧٢)، ثم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢- ١٩٩٥)، وبينما شهدت قطر خلال هذه المرحلة، ولأول مرة معتمداً أو ضابطاً سياسياً بريطانياً يقيم في عاصمتها، فإنها كذلك حصلت على استقلالها نهائياً عن النفوذ البريطاني منذ بداية سبتمبر عام ١٩٧١.

فكانت بحق فترة تحولات عميقة في حياة قطر والقطريين، استمرت نحو ربع قرن من الزمان، كان من أبرز ملامحها أن المجتمع القطري لم يعد مجتمع البداوة والغوص، وإنما أضحى مجتمعاً مختلفاً، شرع ينفتح على معطيات الحضارة الحديثة، في شتى نواحيها السياسية والإدارية والاقتصادية،

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠١٩، الجزء الثانى.

مع ما يصاحبها من تطورات اجتماعية في شتى المجالات، وإن كان هذا الانفتاح قد ارتبط ، في البداية وبشكل مُحكم، بعجلة الإدارة البريطانية ومن خلالها، تطبيقاً لمعاهدة الحماية المعقودة بين قطر وبريطانيا منذ عام ١٩١٦، والتي جددت عام ١٩٣٥كما هو معروف .

وعندما فوجئ الشيخ عبد الله بن قاسم بوفاة ابنه وولي عهده الشيخ حمد عام ١٩٤٨، قرر على الفور أن يكون ابنه الأكبر الشيخ علي هو ولي عهده الجديد ، ولكنه قرر في نفس الوقت بأن يُسلِّم الشيخ على كتابةً بأن يخلفه في الحكم نجل ولي العهد المتوفى . وهو الشيخ خليفة بن حمد – الذي كان لا يزال صغيراً – لتولي أية سلطة آنئذ، ولم يكن الشيخ علي بن عبد الله، الذي كان الاختيار الثاني من جانب أبيه ، يمتلك المقومات السياسية للزعامة القطرية، بالرغم من مزاياه العديدة ، مثل سابقيه من حكام أسرة آل ثاني، كما كان كبير السن نسبياً عندما تولى السلطة عام ١٩٤٩(١) .

ومنذ أواسط الخمسينيات بدأ الشيخ خليفة بن حمد يظهر على مسرح الحياة العامة في قطر، فقد رصد تقرير بريطاني أنه راح يبدي اهتماماً ملحوظاً بقضايا العمال القطريين العاملين في شركة النفط، وأن تحركه لم يخرج عن إطار الشرعية، من خلال ولائه لعمه الحاكم. ففي عام ١٩٥٥، ولما بلغ الخامسة والعشرين، لجأ إليه عمال شركة نفط قطر .Q.P.C عندما اضربوا مطالبين بتحسين أجورهم وظروف عملهم. وفي أغسطس قدموا للشيخ خليفة قائمة بمطالبهم، التي كانوا قد قدموا بعضها لنجل الحاكم – الشيخ أحمد بن علي – الذي لم يفعل شيئا لهم ، وفي نفس الشهر الشهر، عقب صلاة الجمعة، تجمع العمال المضربون ووزعوا بياناً حثوا فيه الشيخ خليفة على أن يكون نصيراً لقضيتهم وأن يتدخل لإجابة مطالبهم، ولكن الرجل ذكر أنه سيتصرف على ضوء ولائه للحاكم، وأنه سيعمل على استبعاد تدخل المستشار البريطاني هانكوك، وقائد البوليس كوكرين، كما سيعمل على إقناع الشيخ أحمد ابن علي بعدم العودة إلى بيروت، لكي يظل بالدوحة، قريباً من الأزمة إذا ما

احتاج الأمرإليه (٢) ، وتعد هذه هي المرة الأولى التي يبرز فيها الشيخ خليفة كشخصية عامة.

ومنذ هذه الفترة شغل الشيخ خليفةعددا من المناصب ، منها رئيس جهاز الأمن في أول مشروع للنفط في قطر ، كما عمل رئيسا لمجلس القضاء في المرافعات العامة ، فوزيرا للمالية في نوفمبر عام ١٩٦٠ . وقبل وظيفته الأخيرة هذه كان عمه الحاكم الشيخ علي بن عبد الله قد تجاوزه في تولية الحكم ، بضغط من إبنه وبعض فروع الأسرة الحاكمة ، فتنازل الشيخ علي عن الحكم لإبنه الشيخ أحمد الذي أصبح حاكما لقطر منذ اكتوبر عام١٩٦٠، وجدد البيعة في نفس الوقت للشيخ خليفة بن حمد ليكون وليا لعهد الحاكم الجديد ونائبا له . ومنذ ذلك التاريخ وهويلعب دورا كبيرا في السياسة القطرية ، خاصة عندما ألغي منصب المستشار البريطاني منذ عام ١٩٦٠ (٣) .

ويلاحظ أن قطر لم تشهد خلال الخمسينيات تنظيماً وزارياً يقوم بمهام الحكومة، كما هو الحال الآن، وإن كنا نلمس تطوراً جديداً طرأ على الجهاز الإداري الموجود، والذي يتولى مهام الحكومة، وهذا التطور تمثل في استحداث منصبين وزاريين، أحدهما للمعارف عام ١٩٥٧، وقد تولاه الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني، والآخر للمالية عام ١٩٦٠ وقد تولاه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وكان تعيينهما في هذين المنصبين حالة خاصة، نظراً لأنه لم يكن هناك مجلس وزراء (٤).

توالت بعد ذلك خلال فترة حكم الشيخ أحمد بن علي (١٩٦٠- ١٩٧٢) التطورات التي شملت الجهاز الإداري والتنفيذي. وكان من أهم هذه التطورات إلغاء منصب المستشار الحكومي البريطاني للشيخ، الذي كان يتولاه آنئذ هانكوك، والذي كان مهيمناً من الناحية الفعلية على جميع دوائر الحكومة. وقد تولى صلاحيات منصبه آنذاك ولي العهد ونائب الحكم، الشيخ خليفة بن حمد، الذي أصبح بمثابة رئيس للحكومة، واستطاع من خلال منصبه، القيام بسلسلة من الإجراءات الضرورية لتطوير البلاد، وكان ذا تأثير واضح في صياغة

وإصدار القرارات والقوانين التي كانت تصدر باسم الحاكم أو باسمه كنائب له، وإلقاء نظرة على مجلدات «مجموعة قوانين قطر» خلال الستينيات تؤكد هذه الحقيقة.

وقد تمكّن الشيخ خليفة خلال فترة وجيزة من أن يكون مسئولاً عن خطط الحكومة وسياستها وتسيير دفتها، كما استحدث منصب المدير العام للحكومة، الذي كان يعينه نائب الحاكم، ويكون مسئولاً أمامه، وهو بمثابة وكيل وزارة يشرف على الوزارات الرئيسية، وقد تولاه آنذاك شخصية مصرية معروفة وهو الدكتور حسن كامل في فبراير ١٩٦٢ (٥).

ومع ذلك كله بقي منصب وكيل المستشار، الذي تولاه المستر كوكرين، إلى جانب رئاسته للشرطة، كما بقي منصب المعتمد السياسي البريطاني الذي كان يتولاه آنئذ موبرلي ، واستحدث منصب القنصل البريطاني العام، الذي يتولى شئون رعايا بلاده في قطر.

تواكبت هذه التطورات مع صدور سلسلة من القوانين والمراسيم المنظمة لأجهزة الدولة وإداراتها. فصدر «القانون الفاتح» رقم (١) لعام ١٩٦١ بإنشاء جريدة رسمية لحكومة قطر «ينشر فيها كل تشريع يصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون»(٦)، ثم توالى بعد ذلك في نفس العام إصدار سلسلة من القوانين المهمة منها قانون الجنسية الذي صدر في أبريل، وفيه تحددت الجنسية القطرية وقواعد منحها، ثم صدرت قوانين تنظيم الشركات المساهمة، وقوانين مزاولة مهنة الطب والصيدلة...الخ، وكان طبيعياً أن تتناول هذه القوانين تنظيما وترتيباً للأجهزة الإدارية وكوادرها، وتحديداً لاختصاصاتها، وتعييناً لإشرافها على هذه المجالات(٧).

ثم توالى خلال السنوات الأولى من الستينيات إصدار العديد من القوانين واللوائح، كان أهمها وأبعدها أثراً في تطوير الإدارة العامة في قطر، القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢ الخاص بتنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية. وقد تضمن هذا القانون قواعد جديدة لتنظيم هذه الإدارة في دولة قطر، حيث استحدثت ولأول

مرة هيئة إدارية عليا مركزية عصرية يشرف عليها الشيخ خليفة بن حمد نائب الحاكم، الذي عهد إليه بإعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة شاملة تكفل للدولة أكبر قدر من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري، كما عهد إليه كذلك بالرقابة على سير الجهاز الحكومي، وتعيين الموظفين وإعفائهم من مناصبهم، وفقاً لأحكام القانون، بالإضافة إلى اقتراح القوانين والمراسيم المنظمة للمبادئ الرئيسية للسياسة الحكومية في كل النواحي (المادة الأولى). كذلك نص القانون على إنشاء إدارة عامة للحكومة تكوّن الهيئة المركزية لها، على أن تتألف في البداية من ثلاث إدارات رئيسية (المادة الثالثة)(٨) وهي: إدارة الشئون المالية و إدارة الشئون الإدارية وإدارة شئون البترول.

ومن خلال التنظيمات السابقة نستطيع أن نلمس بوضوح التطور الذي شمل أجهزة الدولة، والذي أعاد بناء اختصاصات هيكلها، فعلى رأس هذا الهيكل يوجد الحاكم، الذي يعتبر، إلى كونه صاحب السلطة السيادية، الرئيس الأعلى للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية جميعاً، يمارسها بنفسه، أو من خلال نائبه وولي عهده، ويصدر القوانين والمراسيم المنظمة لسياسة الحكم بعد أن تعرض عليه أمورها. وكان واضحاً آنذاك أن الحكم مختلط بالإدارة، فالإدارة هي الحكم والحكم هو الإدارة(٩).

ويلي الحاكم، نائبه وولي عهده،وهو الشيخ خليفة بن حمد الذي تناط به مسئولية وضع خطط الدولة ومشروعاتها في شتى المجالات، والتي يرفعها للحاكم لإقرارها، بالإضافة إلى دوره في اقتراح القوانين والمراسيم المنظمة لقواعد الحكومة، على نحو ما مر بنا، وإلى جانب هذا وذاك كان يصدر اللوائح والقرارات والأوامر الإدارية، في شكل نشرات دورية، تتناول خطط تنفيذ سياسة الحكومة. ونائب الحاكم بهذه الاختصاصات يضطلع بمهام رئيس الحكومة، ووزير المالية، ورئيس مجلس القضاء في المرافعات العامة(١٠). ولم تكن البلاد حتى هذه المرحلة تعرف دستوراً أو قانوناً أساسياً ينظم الفصل بين السلطات ويحدد علاقاتها ببعضها على نحو ما عرفت بعد ذلك.

وعندما صدر أول دستور قطري في شكل «نظام أساسي مؤقت» في أبريل عام ١٩٧٠– دون أن يحمل اسم "دستور" – أقر هذا النظام تشكيل أول مجلس وزراء في تاريخ قطر، وبالفعل صدر المرسوم رقم (٣٥) في ٢٩ مايو ١٩٧٠ بتأليف مجلس وزراء، يتولى رئاسته نائب الحاكم وولي العهد آنذاك وهو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ثم توالى بعد ذلك صدور العديد من القوانين التي تحدد صلاحيات الوزراء، وتعين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، طبقاً لما ورد بالنظام الأساسي.

وينبغي أن نشير إلى أن الوزراء كانوا يعينون ويعزلون بواسطة الحاكم، وبناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء – نائب الحاكم– كما يتعهد الرئيس والأعضاء بأن ينفذ كل منهم مهام وزارته على أفضل وجه يحقق مصالح البلاد.وبالرغم من أن النظام قد أعطى السلطة العليا للحاكم ، وجعله محور السلطات جميعا ،إلا أن الخطوة الأخيرة لتحديد السلطات والمسؤليات سوف توجد الحاجة إلى مشاركة الشعب في شئون الحكم بمرور الزمن، مما يُعد علامة صحية، فليس من المتوقع الانتقال فجأة من نظام حكم قبلي تقليدي، إلى نظام حكم حديث بشكل تام، وفي مجتمع كانت لاتزال الروابط القبلية تؤثر فيه(١١).

وكذلك شهدت قطر قضاءً مدنياً أو عدلياً إلى جانب القضاء الشرعي، ومن الملاحظ أن قوانين إنشاء هذا النوع من القضاء كانت تتم بناء على اقتراح نائب الحاكم ورئيس الوزراء، على أن أحكامها كانت تصدر باسم الحاكم.

وإذا كانت قطر حتى عام ١٩٧٠ لم يصدر فيها دستور حديث أو نظام أساسي يحدد سلطات تشريعية أو يؤسس مجالس تمثيلية، فإنه قد صدر عام ١٩٦٤م قانون بإنشاء مجلس للشورى، ذلك هو القانون رقم (٦) الصادر في ٦ مايو ١٩٦٤م. الذي أقرّ تأسيس مجلس استشاري، كما هو واضح من اسمه ومادته الأولى، وربما كان الدافع وراء إصدار هذا القانون هو رغبة الحاكم في التأسي بما حدث في بعض دول الخليج العربية الأخرى، وخاصة الكويت،

بالإضافة إلى تنوع وتزايد اختصاصات أجهزة الدولة، الإدارية والتنفيذية، مما أوجد الحاجة لمثل هذا المجلس لمعاونة الأمير، بإبداء المشورة له في شئون الحكم. وقد صدر هذا القانون «بناءً على ما عرضه نائب الحاكم» متضمناً تسميته بمجلس الشورى، برئاسة الحاكم نفسه، ويتألف من نائب الحاكم نائباً للرئيس، وخمسة عشر عضواً يعينون بمرسوم، على أن يكونوا من أعضاء الأسرة الحاكمة، ثم ينتخبون من بينهم وكيلاً للمجلس (المواد من ١ – ١٣)(١٢). وقد ورد بالمادة العاشرة نص هام عن ضرورة عرض الحكومة على المجلس مشروعات القوانين لاستشارته فيها قبل إصدارها(١٣) .

وقد بررت ضرورة أن يكون أعضاء المجلس من الأسرة الحاكمة في البداية، على اعتبار أن هؤلاء هم من أقدر الناس على تبين حاجات ورغبات المواطنين. وبرغم صدور قانون هذا المجلس، وتسمية أعضائه، إلا أنه لم ير النور، لأسباب غير واضحة، واستمرالأمر هكذًا حتى صدر «النظام الأساسي المؤقت للحكم» في أبريل ١٩٧٠(١٤).

وعقب ظروف دولية ومحلية ترتبت على إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب العسكري من الخليج في يناير ١٩٦٨، حاولت إمارات الخليج ومشيخاته العربية التسع إقامة أول اتحاد فيما بينها لسد ما سمي حينئذ بالفراغ(١٥)، الذي سينجم عن الانسحاب البريطاني. وقد لعب الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد ونائب الحاكم دوراً بارزاً في تلك الجهود التي بذلت لتأسيس الاتحاد التساعي المزمع، حتى لقد انتخب رئيساً للمجلس الاتحادي المؤقت ،الذي يعد بمثابة مجلس الوزراء للدولة الإتحادية ، بعد أن أنشئ بقرار المجلس الأعلى للحكام عند اجتماعهم في أبوظبي في يوليو ١٩٦٨،عقب توقيع اتفاق دبي في فبراير من نفس العام، والذي تقرربموجبه إقامة «اتحاد الإمارات العربية». وقد استمرت اجتماعات الأمراء الشيوخ نحو ٣٢ شهراً سرية وعلنية دون جدوى، حيث بقيت الخلافات دائرة حول كل موضوع تقريباً، ولم يقدر لهذا الاتحاد الذي يضم الإمارات التسع أن يقوم (١٦).

ولما كان اتفاق دبي ينص على حق كل إمارة في أن يكون لها دستور مستقل .. ونتيجة لتعثر المفاوضات بدأت قطر تتخذ سبيلها إلى الاستقلال ، ومن هنا كان صدور دستورها الذي تضمن أن قطر دولة عربية تعتبر نفسها جزءاً من اتحاد الإمارات العربية. وعندما لم يخرج الاتحاد إلى حيز التنفيذ، جاء في تعديل النظام الأساسي القطري أن شعب قطر جزء من الأمة العربية(١٧)، دون إشارة إلى صلة قطر باتحاد الإمارات العربية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذاالنظام الأساسي يعتبر بمثابة أول دستور عرفته قطر خلال تاريخها . ومن الملاحظ أنه بالرغم من القصور الذي اعترى هذا النظام، إلا أن تطبيقه لم يتخذ صورة متكاملة نتيجة لتعطيل حكم هام من أحكامه وهو المتعلق بتشكيل مجلس الشورى(١٨)، حتى تولى نائب الحاكم وولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني – مقاليد الحكم – في فبراير ١٩٧٢، ورأى ضرورة تعديل هذا النظام، وصدر بالفعل «النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم» في ١٩ أبريل ١٩٧٢، وهو النظام المعمول به منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية عهد الشيخ خليفة بن حمدآل ثاني .

وهكذا خطت قطر، بما اتخذته من إجراءات وما أحرزته من تطورات خلال مرحلة التحول السابقة، خطوات في سبيل التحرر من الوجود الأجنبي وامتلاك الإرادة الوطنية، وبلورة الوعي الوطني والقومي، ساعدتها على ذلك الظروف التاريخية والخارجية بشكل خاص ، ونجاح الشيخ خليفة في التعامل معها بحكمة ومهارة .

ولم يعد ثمة سبيل لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء مرة أخرى، فجاء القرار البريطاني في مطلع عام ١٩٦٨ بالانسحاب تدريجياً من منطقة الخليج في موعد ينتهي مع نهاية عام ١٩٧١، جاء ليدفع ببلدان الخليج العربية خطوة حاسمة نحو الاستقلال والفكاك من ربقة معاهدات الحماية البريطانية، وما ارتبط بها من نفوذ سياسي وتواجد عسكري.

وقد ساهمت الظروف الخارجية هذه، إلى جانب الأوضاع الداخلية، في

تهيئة سبيل قطر للاستقلال، وما إن جاء أول سبتمبر عام ١٩٧١، حتى كانت محادثات ووثائق إعلان الاستقلال بين الجانبين القطري والبريطاني قد اتفق عليها، ليعلن الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد ونائب الحاكم استقلال البلاد في بيان أصدره للشعب في نفس اليوم ،ذكر فيه أنه «... تنفيذاً لقرار إعلان استقلال بلدنا، قررنا إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة، وجميع الاتفاقات والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها، المبرمة مع الحكومة البريطانية، وبذلك تصبح قطر دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة كاملة، تمارس مسئولياتها الدولية بنفسها، وتتولى وحدها سلطانها الكامل في الخارج والداخل على السواء، وسنبدأ فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لانضمام دولتنا العربية الفتية إلى جامعة الدول العربية، وإلى هيئة الأمم المتحدة»(١٩).

وقد ترتب على إعلان الاستقلال أن صدر في ٣ سبتمبر قرار بإنشاء وزارة الخارجية، تولاها – بالنيابة – ولي العهد ونائب الحاكم، كما صدر قرار بتغيير لقب رئيس الدولة من «حاكم» إلى «أمير»(٢٠). وفي ١١ سبتمبر انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية. وفي ١٦ من نفس الشهر انضمت قطر إلى هيئة الأمم المتحدة، وشرعت تمارس سياستها الخارجية بنفسها لأول مرة في تاريخها، وانطوت بذلك صفحة الحماية البريطانية، وما صاحبها من نفوذ وسيطرة، لتبدأ قطر مرحلة الاستقلال منذ عام ١٩٧١.

وسيذكر التاريخ أن نائب حاكم قطر وولي عهده الشيخ خليفة بن حمد لعب دورا رئيسيا ومهما لتحقيق الاتحاد التساعي ، منذ كان مجرد فكرة، إلى أن أرسيت الكثير من تنظيماته، ووضعت مسودة دستوره المؤقت، وعندما تعثرت اجتماعات اللجان المختلفة في التوصل إلى دفع عجلة الاتحاد، وتعذر عليها تسوية الخلافات، خلال اجتماعاتها في يونيو وأكتوبرعام ١٩٧٠، شرعت الحكومة القطرية منذ أوائل عام ١٩٧١ تدرس الخطوات الواجبة الإتباع في مجال الشئون الخارجية، في حالة اتجاه قطر إلى الاستقلال..

وهكذا لم يبق أمام قطر، سوى أن تحدد موقفها بعد التطورات الأخيرة

المتلاحقة التي حفلت بها الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٧١، فقد أعلنت إمارات ساحل عُمان استقلالها في١٨ يوليو، ثم أعلنت البحرين استقلالها في ١٤ أغسطس، ولم يعد ثمة سبيل أمام قطر سوى أن تعلن استقلالها هي الأخرى، فأعلنته في أول سبتمبر ١٩٧١. ولم تكد تمضي بضعة أشهر على استقلال قطر وإلغاء معاهدتها مع بريطانيا ، حتى انتقلت السلطة من الشيخ أحمد بن علي آل ثاني إلى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني انتقالا سلميا هادئا ،فيما عرف ب "حركة التصحيح" آثربعده الشيخ أحمد قضاء بقية حياته بين دبي وجدة ، حتى وافاه الأجل في قصره ببندر عباس عام ١٩٧٧. ومع تولي الشيخ خليفة مقاليد الحكم في ٢٢فبراير١٩٧٢ بدأت قطر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها .

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ خليفة في نفس يوم توليه أذاع بيانا للشعب أعلن فيه أن الخطة التي سوف يقوم بها لنهضة قطر وتقدمها تتلخص فيما يلي:

أولا:: تحويل الدخل القومي للبلاد إلى الموازنة العامة .

ثانيا: إسناد الوظائف المهمة في الدولة لأبناء البلاد .

ثالثا: رفع مرتبات العاملين بالدولة وزيادة رواتب المتقاعدين والأرامل والعجزة والأيتام.

رابعا: إنشاء مجلس شورى ليكون عونا لرئيس الدولة بمايعود على البلاد والشعب بالخير والتقدم وقد تمت مبايعة الأمير على الطاعة والولاء من شيوخ آل ثاني ومن أعيان البلاد والشعب القطري.

***

وفيما يتعلق بأهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر في عهد الشيخ خليفة بن حمد، فلعلنا نتذكرأنه منذ نشأت الإمارة تاريخياً قبل القرن العشرين، والمجتمع كان يتسم في اقتصاده وبنيانه بطابع البداوة بشكل عام..

وربما امتدت خصائص هذا المجتمع بدرجة ما حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وقد حكم قطر خلالها الشيخ المؤسس الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، ثم إبنه الشيخ عبدالله الذي انتهي عهده عام ١٩٤٩. ثم مرت البلاد بما يمكن أن نسميه «مرحلة التحول» أي انكسار العزلة والاتجاه نحو التحديث، والتي تمتد من بداية الخمسينيات واستمرت حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد حتى عام ١٩٧٢. أي حتى بداية عهد الاستقلال الوطني والتحرر من معاهدات واتفاقيات الحماية البريطانية، حين بدأحكم الشيخ خليفة ابن حمدآل ثاني.

وهي المرحلة التي حدثت في بدايتها ثورة في أسعار النفط، ستنعكس آثارها على تطور قطر وتقدمها على نحو كبير فيما بعد، وهي مرحلة «التقدم والتحديث» أو التطور الاقتصادي والاجتماعي الكبير والتي بدأت منذ عام ١٩٧٣ واستمرت تاريخياً حتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين، والتي ميزت عهد الشيخ خليفة ، والتي لعبت عائدات النفط والغاز الطبيعي دوراً كبيراً وأساسياً في تطور قطر الاقتصادي والاجتماعي في شتى المجالات، لتنعم ببنية اقتصادية واجتماعية حديثة، مهدت الأساس للمرحلة التالية التي تميزت بتطورات هائلة وواسعة، سريعة وعصرية في عهد خليفته وإبنه الشيخ حمد بن خليفة (١٩٩٥- ١٩١٣).

وفيما يتعلق بالنفط والغازوالصناعة ، فإنه مع خروج أول شحنة من نفط قطر إلى أسواق العالم في نهاية عام ١٩٤٩، تواصلت فصول القصة متخذة أبعاداً سياسية واقتصادية بين الحكومة القطرية وبين الشركات المنتجة للنفط في قطر، حتى صارت هذه الشركات في عهد الشيخ خليفة وبسبب جهوده الوطنية الموفقة مع أواسط السبعينيات من القرن العشرين، لتمتلك قطر وتتحكم في مصادر ثروتها النفطية وإنتاجها بما يحقق مصالحها، وكان عليها توظيف عائداتها في تأسيس بنية اقتصادية واجتماعية حديثة، وهو ما تواكب مع بناء الدولة الحديثة، وتدعَّم منذ بلوغها مرحلة الاستقلال.

ومن ثم يمكن القول إن إنتاج النفط بلغ تطوراً كبيراً خلال ربع القرن الأول من إنتاجه (١٩٤٩– ١٩٧٣) حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية ما يقرب من ١٢% في العام، كما ازدادت عائداته زيادة هائلة فتضاعفت في عام ١٩٧٣ وحده ، وفي عام ١٩٧٤ وصلت عائدات الدولة إلى ١٦٠٠ مليون دولار أي بمعدل زيادة بلغ ٣٠٠% نتيجة زيادة الأسعار حيث وصل سعر البرميل نحو ١٢,٥ دولارا منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، ونتيجة امتلاك الحكومة القطرية ٢٥% من حصص الشركات العاملة في حقولها، مع زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار، وتحكم الحكومة في تسويق نفطها وتحديد مبيعاتها وأسعارها. ونتيجة لهذه الطفرة المالية، حصلت قطر في بضعة أشهر على أكثر مما حصلت عليه في بضع سنوات. وقد صحب ذلك كله ازدهار اقتصادي كبير وزيادة في معدلات استهلاك السلع المستوردة وازدياد نشاط الاستثمار(٢١).

وقد أنشئت ست محطات لفصل الغاز، وصار ينقل إلى الدوحة وأمسيعيد وأم باب للاستخدامات المحلية، وفي عام ١٩٧١ اكتشف حقل القبة الشمالية الذي يُعد أكبر حقل غاز طبيعي في العالم، الأمر الذي دعا شركة نفط قطر إلى إنشاء مصنع للغاز الطبيعي السائل في أمسيعيد وتصديره إلى الخارج، ومنذئذ وقطر تُعد من أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم (٢٢). ونتيجة لتدفق عائدات النفط نشأت الحاجة إلى إقامة مصانع تعتمد على استغلال الغاز الطبيعي، ولذلك قررت الحكومة إنشاء مصنع للأسمدة النتروجينية لتزايد الطلب العالمي عليها، وبالفعل أنشئت عام ١٩٦٩ شركة قطر للأسمدة الكيماوية (كافكو) كشركة مساهمة معظم رأسمالها قطري، وافتتح المصنع عام ١٩٧٣، وضم وحدتين لإنتاج الأمونيا واليوريا ومحطة لتوليد الطاقة... الخ.

بقي أن نشير إلى أن عهد الشيخ خليفة شهد منح الحكومة القطرية عام ١٩٧٣ امتيازات التنقيب عن النفط في المناطق البحرية الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من المياه الإقليمية لقطر ، وتم اكتشاف النفط فيها بكميات

تجارية عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٧٤ أصدر الشيخ خليفة قرارا أميريا يقضي بامتلاك الدولة لجميع الشركات العاملة في مجال النفط في قطر، كما صدر مرسوما أميريا بإنشاء " المؤسسة القطرية العامة للبترول "للإشراف على عمليات الحفر والانتاج والنقل والبيع لمنتجات البترول والغاز

واستطاعت قطربفضل السياسة الحكيمة للشيخ خليفة بن حمد أن تزيد تدريجيا من حصتها في النفط المستخرج حتى وصلت عام ١٩٨٢ إلى ملكية مواردها جميعا ، وأصبحت الدولة صاحبة السيادة الكاملة على ثرواتها .. ونتج عن ذلك ظهور العديد من الصناعات البترولية ، منها مشروع تسييل الغاز الطبيعي ، وإقامة منشآت للصناعات البتروكيماوية ، من بينها مصنع السماد النتروجيني، ومصنع الإثيلين ومشتقاته ، بالإضافة إلى مصانع الأسمنت والألمنيوم ١٩٧٤منذ عامي و١٩٧٥، ومصفاة تكرير البترول في أمسيعيد عام ١٩٧٥، فضلا عن مصنع الحديد و الصلب عام ١٩٧٨ .

وهكذا ساهمت إيرادات النفط في قيام هذه الصناعات، كما شكلت إيراداته نحو ٩٥% من إجمالي الدخل العام للدولة، ومع توفر الموارد المالية ازداد حجم الاستثمارات، مما أسهم في عملية التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي برزت في توسيع نطاق التعليم بكل مراحله، والإنفاق الواسع على وزارات الصناعة والزراعة والمواصلات والصحة.. وباختصار دخلت الدولة في طورٍ جديدٍ من أطوار التحديث في مختلف المجالات، وهو ما برز في نمو المدن وازدياد السكان ورقي الخدمات التعليمية والصحية

وفي عام ١٩٧٣أصدر الشيخ خليفة قرارا بإنشاء "مؤسسة النقد القطري" لتتولى مهام البنك المركزي والتي تولت إصدار العملة القطرية "الريال" مع ضمان تحويله إلى العملات الأجنبية ، بالإضافة إلى الإشراف على الجهاز المصرفي ومراقبة الائتمان المحلي . وقد بلغ عدد البنوك العاملة في قطرفي نهاية عام ١٩٧٣(١١) بنكاً. وهكذا لعبت البنوك التجارية دوراً مهماً في تمويل استثمارات القطاع الخاص، وكان النظام النقدي المعمول به في قطر يتفق وسياسة

الاقتصاد الحر التقليدي(٢٣)، ولما كانت الحكومة في مرحلة تكوين الهياكل الأساسية مثل الطرق والمباني والموانئ والمدارس، فقد ركزت اهتمامها في قطاع البناء والتشييد وتوفير الخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة والإسكان.. كما كانت معظم الاستثمارات توجه نحو التجارة والبناء والعقارات والمضاربات والمقاولات لمردودها السريع، مما أضعف مساهمة رأس المال في مجالات الصناعة والزراعة (٢٤).

وصاحب هذه التطورات ونتج عنها، أن أخذت معدلات السكان في الزيادة مع عملية الانتقال إلى الاقتصاد الحديث، فبعد أن كان عدد السكان عام ١٩٦٠ نحو ٦٠ ألف نسمة، ارتفع عام ١٩٧٣ إلى ١٧٠ ألف، وذلك نتيجة تدفق موجات من المهاجرين من المناطق المجاورة والبلاد العربية والهند وباكستان، حيث شهدت البلاد نشاطاً هائلاً في إقامة قواعد البنية الأساسية، وتحديث المجتمع وإقامة المرافق العامة وتحسين الخدمات الاجتماعية. واستمرت الزيادة خلال السبعينيات مع نمو الأنشطة الاقتصادية واتساع نطاق الخدمات والتوسع في قطاع البناء والتشييد مما ضاعف أعداد المهاجرين وارتفاع نسبتهم التي وصلت إلى ٥٩,٥% من إجمالي السكان.

وخلال السبعينيات بفضل توجيهات ومتابعة الشيخ خليفة ، لعبت الدولة دوراً كبيراً في عملية ظهور التشكيلات الاجتماعية الجديدة، وأدت سياستها إلى تقوية بعض القوى الاجتماعية الجديدة، من خلال دورها في إعادة توزيع الفائض، وهو ما استفادت منه على نحو واضح شريحة رجال الأعمال التجارية، ومن خلال توزيع الأراضي وتنفيذ برامج الإسكان الحكومي، وغير ذلك من خطط الدولة، التي من أبرزها توسعها في إقامة المؤسسات البيروقراطية خلال الستينيات والسبعينيات، حيث أصبحت هذه المؤسسات أكبر موظف للعمالة الوطنية، وكذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية التي تقدم بصورة مجانية مثل التعليم والصحة والماء والكهرباء والضمان الاجتماعي، وذلك من أجل تحقيق «الرفاه الاجتماعي»

وفيما يتعلق بأوضاع المرأة القطرية ، فكان قد بدأ التوسع في تعليم البنات على نطاق واسع في مرحلته الابتدائية، ثم اتسع نطاق تعليم البنات في مرحلتي الإعدادي والثانوي وفي جميع القرى، خاصة بعد افتتاح دار المعلمات عام ١٩٦٧ بهدف إعداد المعلمات للتدريس. وكان لدخول المرأة القطرية سوق العمل أثر إيجابي على وضعها الاجتماعي، ولم يكن خروجها للعمل في البداية يلقى قبولاً بسبب التقاليد الاجتماعية التي كانت ترى أن الأعراف الدينية والعائلية تكفل المرأة طوال حياتها، وليس ثمة ضرورة لعملها خارج المنزل مما يعرضها لمتاعب دون داع ، ولكن التوسع في تعليم المرأة وخاصة التعليم الجامعي في أوائل السبعينيات كان عاملاً مشجعاً على عمل المرأة خاصة في مجال التدريس، ثم بدأت النساء غير المتعلمات في ارتياد مجالات أخرى كعاملات في مدارس البنات ومستشفى الولادة، إلى جانب اشتغال المتعلمات منهن مدرسات وطبيبات وموظفات، وحتى بداية السبعينيات من القرن الماضي كانت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي محدودة، ولكن بعد التوسع في التعليم العالي منذ إنشاء جامعة قطر، ارتادت المرأة مختلف مجالات العمل، سواء في الخدمات أو الإنتاج، وتحررت من القيود الاجتماعية لتشغل جميع الوظائف وأرقاها حتى صارت رئيسة للجامعة ووزيرة على نحو ماهو معروف..(٢٥).

وفي المجال الصحي ، فإنه منذ تأسست وزارة للصحة عام ١٩٧٠ بدأت قطر تشهد نهضة في مجال العلاج، عندما أقامت الوزارة عدداً من المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية ومستشفى للولادة، وأشرفت على تدريب الكوادر الوطنية للاضطلاع بمسئولية الخدمات الصحية، فانتشرت المراكز الصحية في مختلف أحياء الدوحة وجميع القرى والمدن الأخرى. وفي عام ١٩٨٢ افتتحت مستشفى حمد العام الذي قدم أحدث أساليب العلاج، كما تم دمج مستشفى الرميلة ومستشفى النساء والولادة في هذا المستشفى لتتألف منها جميعاً «مؤسسة حمد الطبية»، وفي عام ١٩٨٧ تم افتتاح مستشفى النساء

والولادة الجديد الذي تم تجهيزه بأحدث الأجهزة والمعدات لتقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية.

ومن المجالات التعليمية التي بدأ الاهتمام بها إرسال البعثات الدراسية إلى الخارج ليستكمل الطلاب تعليمهم الجامعي في مختلف التخصصات لمواجهة الاحتياجات المحلية من الأيدي العاملة، وزادت أعداد المبتعثين والمبتعثات من ١٠ طلاب عام ١٩٦٠ لتصبح ٥٨١ عام ١٩٧٣ قبل تأسيس جامعة قطر، التي بدأت الدراسة فيها بكليتين للمعلمين والمعلمات عام ١٩٧٤/٧٣، ثم أنشئت كليات العلوم، والدراسات الإنسانية، والشريعة والدراسات الإسلامية عام ١٩٧٧، وأعقب ذلك إنشاء كليتين للهندسة (١٩٨١)، والإدارة والاقتصاد (١٩٨٦) .

ويلاحظ أنه في عام ١٩٥٥/٥٤ عندما أنشئت «دائرة المعارف» للإشراف على التعليم العام وكانت تعاونها لجنة المعارف، بعد أن تم وضع قانون المعارف لتنظيم التعليم في قطر، ومنذ عام ١٩٥٧/٥٦ تولى الشيخ خليفة بن حمد رئاسة إدارة المعارف، فحولها في العام التالي إلى وزارة لتشرف على جميع مؤسسات التعليم وإداراته.

وفيما يتعلق بالإعلام وتحديثه ، مع إرساء قواعد الدولة الحديثة في قطر أنشئت «إذاعة قطر» عام ١٩٦٨، وبدأ البث التلفزيوني عام ١٩٧٠ ثم أصبح إرساله ملونا منذ عام ١٩٧٤، وكان لذلك آثاره الثقافية من خلال البرامج والندوات والأفلام والمسلسلات التي كان يبثها.. وفيما يتعلق بالسينما فقد بدأت في قطر خلال عروض شركات النفط وأنديتها، و في بداية الستينيات بدأت تظهر بعض دور السينما الأهلية . والأهم من ذلك أن تأسست عام ١٩٧٠ شركة قطر الوطنية للسينما وتوزيع الأفلام التي أخذت على عاتقها إنشاء دور السينما في الدوحة.

أما الصحافة المحلية فلم تظهر إلا في الستينيات، وارتبط ظهورها بظهور التعليم الحديث في قطر، وبدأت بجهود وزارة المعارف وبتوجيهات

الشيخ خليفة بن حمد نائب الحاكم وولي عهده ، فبدأت الصحافة الرسمية عام ١٩٦١ بصدور "الجريدة الرسمية"، وهي جريدة حكومية تختص بنشر القرارات والقوانين واللوائح الرسمية، ثم توالى إصدار المطبوعات الرسمية فصدرت مجلة غرفة تجارة قطر عام ١٩٦٤، وفي عام ١٩٦٩ أصدرت إدارة الإعلام "مجلة الدوحة" كمجلة شهرية إعلامية لتغطية نشاط الدولة، ثم تحولت إلى مجلة سياسية وثقافية مهمة توزع في جميع أنحاء العالمين العربي والخارجي ، كما صدرت مجلة التربية عام ١٩٧٢ بدعم من اللجنة الوطنية لليونسكو. أما الصحافة الأهلية فقد بدأت تظهر في أواخر الستينيات أيضاً، فصدرت مجلة «العروبة» ومجلة "العهد"عام ١٩٦٩، ثم جريدة «العرب» عام ١٩٧٢ (٢٦) ، وتوالى بعد ذلك صدور صحف "الراية والوطن والشرق ". وشهد عقد السبعينيات نهضة ثقافية وأدبية نامية، لعبت الصحافة وغيرها من أجهزة الإعلام دوراً مهماً في نشر الآداب والفنون، واساهم في ذلك اتساع قاعدة التعليم، وظهور وسائل الإعلام الحديثة من إذاعة وتلفزيون وصحافة على نحو كبير.

ومن المهم أن نشير إلى أنه في عام ١٩٧٥ تأسست " وكالة الأنباء القطرية" التي نظمت الخدمات الإعلامية لتصل إلى معظم أنحاء العالم ، بعد أن تطورت امكانياتها الفنية والبشرية ، فأسهمت في خدمة وإبراز القضايا الوطنية والعربية والإنسانية.

* * *

هكذا شهدت قطر تطورات سياسية وادارية واقتصادية كبيرة في عهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢- ١٩٩٥) تلك التطورات التي أرست بنية التحديث الأساسية، سواء فيما يتعلق ببناء الدولة المستقلة سياسياً وإدارياً، أو في وضع أسس بنائها الاقتصادي والاجتماعي، فيما يسميه باحثوا السياسة والمجتمع «مرحلة ظهور الدولة الحديثة» ولعلنا لاحظنا أن الشيخ خليفة كان تأثيره في حياة قطر السياسية كبيراً قبل توليه الحكم في فبراير ١٩٧٢ ، عندما

كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء في عهد الشيخ أحمد بن علي، ثم تحمل عبء تحول الإمارة إلى دولة مستقلة، ورأينا كيف شهد الاقتصاد تطوراً هائلاً بعد استثمار عائدات النفط والغاز الطبيعي في وضع أسس لصناعة جديدة، كما لاحظنا انعكاسات ذلك على بنية المجتمع وتطور التعليم والثقافة والرعاية الصحية، حتى لقد بدت قطر منذ سبعينيات القرن الماضي وقد خلعت عن كاهلها رداء المجتمع التقليدي وتجاوزت مرحلة التحول للانطلاق إلى آفاق العصر والأخذ بمعطياته في مختلف المجالات.

لقد رأينا أن قطر مهدت لاستقلالها وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعي بإعلان «النظام الأساسي المؤقت للحكم» في أبريل ١٩٧٠، لتختار أن تكون دولة مستقلة. وبالرغم مما وجه لهذا النظام من انتقادات، إلا أنه كان خطوة مهمة في التطور السياسي والدستوري لقطر.

لقد اكتسب الشيخ خليفة شعبية واضحة من خلال إصداره العديد من القرارات، كان أبرزها إلغاء المرسوم الذي كان يخصص للحاكم ربع ميزانية الدولة، وكذلك تخفيض المخصصات المالية للأسرة الحاكمة، وإعادة هذه المبالغ لخزينة الدولة، فضلاً عن إصدار قرارات تتعلق بزيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة، ورفع مساعدات العجزة والمسنين وأصحاب الضمان الاجتماعي، كما أبدى اهتماماً كبيراً بحل مشكلة الإسكان بإلغاء الأقساط المتراكمة على القطريين وبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية خلال عام واحد، كما خصصت مبالغ كبيرة من الميزانية للتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي قوبلت بارتياح كبير من الأهالي، ويتصل بما سبق اتجاه الشيخ خليفة إلى تعريب قيادات الجيش والشرطة، وتعيين قادة وطنيين بدلاً من الضباط الإنجليز، وعلى رأسهم « كوكرين» قائد قوات الدفاع القطرية، الذي خلفه الشيخ حمد بن خليفة في المنصب، كما أشرنا ، كذلك تم عزل قائد الشرطة البريطاني الكولونيل «لوك» الذي خلفه الشيخ حمد بن قاسم بن حمدآل ثاني .. كما تضمنت المراسيم والأوامر الأميرية التي أصدرها الشيخ خليفة

إفساح المجال لعودة القطريين الذين استبعدهم العهد السابق (٢٧).

والمعروف أن الدستور الجديد أوالمعدل الذي صدر في ١٩ ابريل ١٩٧٢ في بداية عهد الشيخ خليفة ، منح للأمير الحق في تشكيل الوزارة واختيار الوزراء الذين يؤدون اليمين الدستورية أمامه ، وأنه ترأس الوزارة الجديدة التي تألفت في بداية عهده ، كما أن الدستور حدد مهام مجلس الوزراء في معاونة رئيس الدولة على آداء مهامه وممارسة سلطاته ، كما نص على مسؤولية الوزراء أمام الأميرفي تنفيذ السياسة العامة للدولة .

كذلك عين الأمير ابنه الشيخ حمد قائدا عاما للجيش القطري ، وقد عمل الشيخ حمد منذ توليه قيادة القوات المسلحة على زيادة عدد أفرادها وتحديث أسلحتها وتطوير تدريباتها..وبعد نحو خمس سنوات من الحكم، أصدرالشيخ خليفة أمرا أميريا في مايو ١٩٧٧ بتعيين الشيخ حمد بن خليفة ولياً للعهد بإجماع أهل الحل والعقد في البلاد، لما تميز به من جدارة وكفاءة، وكان قد سبق لولي العهد أن درس في كلية ساند هيرست العسكرية في بريطانيا، ثم تولى منصب قائد قوات الدفاع القطرية ..ومنذ ذلك التاريخ حمل الشيخ حمد لقب "سمو ولي العهد"، وأصبح الساعد الأيمن لأبيه في شؤن الحكم والإدارة ومتابعة المشروعات التنموية في البلاد.

وهكذا استطاعت قطر في عهد الشيخ خليفة تحقيق تطورات سياسية ودستورية، أبرزها صدورذلك الدستور المعدل ، فتألف «مجلس الشورى» الذي كان مقرراً أن يتألف من ستة عشر عضواً وتمت زيادتهم إلى ثلاثين عضواً تم اختيارهم من أعيان البلاد، ورغم ممارسة المجلس أعماله، إلا أنه لم يكن مجلساً تشريعياً بالمعنى المعروف، وإنما اقتصر دوره على مناقشة الميزانية ومشروعات القوانين التي تعرض عليه قبل إصدارها، كما كان من حقه مناقشة بعض الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وطلب توضيحات من الوزراء بشأنها.. ورؤي في حينه أن الاكتفاء بهذا الدور للمجلس يتفق مع ما بلغته البلاد من تطور آنذاك، حتى يمكن تهيئتها بالتدريج إلى الأخذ بمبدأ المشاركة الشعبية،

كما أن الأخذ بمبدأ تعيين الأعضاء دون الانتخاب أصبح مرهوناً باكتساب المزيد من التجربة والوقت إلى جانب انتشار التعليم والثقافة (٢٨) .

ومن المهم أن نشير إلى أن قصور المشاركة الشعبية لا يعني تمتع الحاكم بسلطات مطلقة، فثمة عناصر تحد من سلطته سواء من أعضاء الأسرة الحاكمة، أو من فئة كبار التجار المنتمين لأسر عريقة، بالإضافة إلى ما أحدثه التطور الاقتصادي في قطر من ظهور فئات ثرية اكتسبت قدراً من التأثير والنفوذ.. ولعل هذا ما حدا بالشيخ خليفة بن حمد إلى إصدار قرارات تالية تعدل بعض نصوص المواد، تقضي بإفساح المجال لأعضاء مجلس الشورى للمشاركة بالرأي بصورة أكثر فاعلية في معالجة أمور الدولة، فتقرر زيادة عدد الأعضاء مع منحهم الحصانة الكفيلة لضمان حريتهم في إبداء الآراء، كما تم تنظيم حضور الوزراء جلسات المجلس وتوجيه الأسئلة إليهم، ومع ذلك ظل المجلس دون صلاحيات تشريعية،

ويتصل بالتطورات السياسية خلال عهد الشيخ خليفة بن حمد مشاركة قطر في تأسيس ونشاط مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أعلن قيامه في فبراير ١٩٨١ عندما وقّع وزراء خارجية الدول الست بيان إعلانه في الرياض، ووضعوا أسس وأهداف وهيكل هذا المجلس ونظام عمله، لتحقيق الغايات المنشودة من قيامه، ولتنسيق التعاون بين دوله في مختلف المجالات خاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التكامل والترابط بينها، وساهمت قطر في نشاط المجلس مساهمات إيجابية فعّالة على نحو ما هو مسجل في تاريخ المجلس، فقد قامت قطر بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والمشاركة في تدريبات درع الجزيرة الأولى والثانية وغير ذلك من أنشطة مجلس التعاون.

وقد وضع الشيخ خليفة على رأس أولوياته دعم وتوثيق الروابط بين قطر والدول العربية والاسلامية ومساندة قضاياها . وقد أصدر قراره بوقف تصدير النفط القطري إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولند لوقوفهما

مع إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣.. فضلا عن دعمه المستمر للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. كما اكتسبت الدولة في عهده احترام دول العالم وهو مابدا واضحا من زيارة العديد من قادة دول العالم لقطر، كان من بينهم زيارة الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا عام ١٩٧٩، وكورت فالدهايم السكرتيرالعام للأمم المتحدة عام١٩٧٩ أيضا.

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية التي واجهتها قطر خلال الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب التخمة النفطية التي أصابت العالم، ورغم العجز الواضح في ميزانيتها والذي أدى إلى تخفيض إنفاقات الحكومة نسبياً، إلا أن العوائد التي كانت قد حققتها خلال عقد السبعينيات إبان أزمة الطاقة العالمية قد أتاحت لها فرصة تكوين أصول مالية معتبرة، الأمر الذي جعلها تخطو خطوات واسعة في مجال التنمية والتحديث خاصة في مجالات التعليم والصحة العامة.

وكان لأزمة الخليج الممثلة في غزو العراق للكويت ١٩٩٠/١٩٩١ وتحريرها، انعكاساتها السلبية على دول الخليج العربية جميعاً، وفيما يتعلق بقطر فقد بادرت بإبرام اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، في يونيو ١٩٩٢، على اعتبار أن الظروف التي مرت بها المنطقة اقتضت إبرام تلك الاتفاقية كخطوة لتعزيز الأمن، ومن الملاحظ أن قطر حذت حذو كل من الكويت والبحرين اللتين سبقتاها في توقيع مثل هذه الاتفاقية.. وعلى الرغم من ذلك ظلت قطر تؤكد حرصها على تنمية وتطويرقواتها الدفاعية الذاتية..

وهكذا نلاحظ أن عهد الشيخ خليفة بن حمد الذي امتد إلى ٢٣ عاماً حفل بالكثير من الإنجازات على المستوى السياسي والدستوري والإداري والتنظيمي، وضعت البنية الأساسية لعملية التحديث، التي تابعها بخطى أوسع ولي عهده وابنه الشيخ حمد بن خليفة الذي تقلد زمام الحكم خلفاً لوالده بعد مبايعة أفراد الأسرة الحاكمة وموافقتهم في ٢٥ يونيو ١٩٩٥ في انتقال هادئ للسلطة، سادته روح المحبة والتقدير والإجلال من جانب الإبن لأبيه، لتمضي

البلاد تحت قيادة الأمير الجديد، الذي تمتع بعقلية متفتحة ورؤية ثاقبة، وروح طموحة، تشهد بها النهضة، بل والطفرات التي شهدتها قطر في شتى المجالات في عهدها الجديد.

***

الهوامش:

١) Zahlan, Rosemarie, S., The Creation of Qatar, p. 97. ويذكر الشيباني في كتابه، إمارة قطر العربية، أنه ولد عام ١٨٩٤ أي أن عمره كان ٥٥ عاماً عندما تولى (ص ٣١٦).

2) FO. 371/114577,Sept. 9, 1955

٣) حول هذه الأحداث راجع: الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، ص ١٩٧؛ سنان: تاريخ قطر العام، ص ١٠٦. ويذكر تقرير وفد حكومة قطر إلى اللجنة الثقافية للجامعة العربية في يناير ١٩٦١ أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ترأس أول وزارة للمعارف في قطر عام ٥٦– ١٩٥٧، ثم تولاها من بعده أخوه الشيخ قاسم بن حمد (الدباغ: المرجع السابق، ص ٢٧٠، من نص التقرير).

٤) الدباغ: قطر، ماضيها وحاضرها، ص ٧٢؛ عبيدان: المؤسسات السياسية، ص٢٣٢، ٢٣٥.

٥) Zahlan, Rosemarie, S., Creation of Qatar, p. 102. وأيضاً سنان: تاريخ قطر العام، ص ١٠٩، ص ١١١؛ ومجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص ٩١٣ (القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢) بالإضافة إلى منصبه كمستشار قانوني للحكومة.

٦) مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ١٨٤٥

7) .Zahlan, R.S., Op. cit., p. 102.

٨) مجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص ٨٣٠– ٨٣٣؛ وكذلك حسن كامل: دور التشريع في بناء النظام الإداري بدولة قطر، ص ٤، ٥.

٩) محمود السيسي: التنظيم الإداري في دولة قطر، ص ٤.

١٠) سنان: تاريخ قطر العام، ص ١٠٨، ١٠٩.

١١) والمعروف أن أول مجلس للوزراء كان يضم تسع وزارات (والصواب عشر) منهم ستة وزراء (والصواب سبعة) من الأسر الحاكمة وثلاثة من الأهالي. راجع أسماء التشكيل الوزاري بمجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص٣٨٠.

١٢) راجع نص القانون الذي يتألف من ٣١ مادة بملاحق كتاب محمود بهجت سنان: تاريخ قطر العام، ص ٢٤٥– ٢٥١.

١٣) المصدر السابق، المادة (٩) ببنودها الستة، وكذلك نص المادة العاشرة، ص٢٤٧.

١٤) عبيدان: المؤسسات السياسية في قطر، ص ١٣٥، ١٣٦،(وبه نص أسماء الأعضاء جميعاً هـ ١٣)، قطر وثروتها النفطية، ص ٢٤١ ويذكر أنه «لأسباب لا

مجال للإفاضة فيها، لم يصبح هذا المجلس حقيقة واقعة.

١٥) Zahlan, op. cit., p. 103

١٦) محمد عبد العزيز الحسيني: حضارة الكويت، ص ٢٠٢؛ إبراهيم أبو ناب: قطر قصة بناء دولة، ص ٤١، ٤٢. وانظر تعليق رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، ص ٢١٦ وما بعدها، حيث يذكر أنه فتح الباب للمرة الأولى، أمام مشاركة أبناء العشب مشاركة فعّالة في الحكم.

١٧) استند حاكم قطر في إعلان هذا النظام الأساسي إلى قرار المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية رقم (٣) لعام ١٩٦٩ وفقاً لاتفاق دبي، ذلك القرار الذي نص على حق كل إمارة في أن يكون لها دستور مستقل، انظر المرجعين السابقين، نفس المكان.

١٨) يوسف عبيدان: المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ١٥١– ١٥٦؛ معالم التنظيم السياسي المعاصر، ص ٥١ – ٥٣.

١٩) نص بيان استقلال قطر في «مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ١٩٧١– ١٩٨١»، ص١٢ – ١٦. وكان الحاكم الشيخ أحمد بن علي يصطاف على شواطئ قصره بليمان في جنيف بسويسرا، حين حملت إليه وثائق الاستقلال لتوقيعها، ثم أذاعها نائبه وولي عهده.

٢٠) مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص ٥٥، وصار لقب نائب الحاكم أيضاً «نائب الأمير».

٢١) راجع محمد الكبيسي: التنمية الصناعية في دولة قطر، الدوحة ١٩٨٦، ص ١٨٥؛ مصطفى الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٦١، ص ٤٨– ٥٣؛ موزة الجابر: المرجع السابق، ص ١٢٤– ١٢٧.

٢٢) محمد الكبيسي، المرجع السابق، ص ٣١٤–٣١٥؛ وكذلك موزة الجابر، المرجع السابق، ص ١٦٢– ١٦٩.

٢٣) المرجع السابق، ص ٢٠٩– ٢١٢.

٢٤) راجع محمود الكردي وآخرون: الدوحة، المدينة الدولة، مركز الوثائق بجامعة قطر ١٩٨٥، ص٥٩– ٦٠، وكذلك ص ١٣٧– ١٦١.

٢٥) راجع: شيخة المسند: التغيير في وضع المرأة القطرية «ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري»، جامعة قطر، جـ٢، ص ٢١١ وما بعدها؛ نورة ناصر جاسم آل ثاني: المرأة القطرية والتعليم، دراسة بكتاب التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية، تحرير عادل غنيم، الدوحة ١٩٨٩، ص ١١٥ وما بعدها

٢٦) عن الصحافة ونشأتها وتطورها في قطر، راجع: حسين أحمد محمد: الصحافة القطرية، نشأتها وتطورها، الدوحة ١٩٨٣؛ وكذلك عاصم الدسوقي وآخران: الصحافة القطرية والقضايا العربية، الدوحة ١٩٨٤؛ موزة الجابر: المرجع السابق، ص ٤٠٤- ٤٠٨.

٢٧) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٦٧- ٢٧٠.

٢٨) جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٦٨- ٢٧٠.